نددت باتهام الجماعة لها ووصفها بالمجرمين

اليمن : قبائل مأرب ترفع راية التحدي ... والحكومة تحاول حل الخلافات مع الحوثيين

صنعاء - «وكالات»: نددت قبائل مارب في اليمن بوصف جماعة الحوثي لها بالمجرمين، في حين توعدت الجماعة بمواجهة من وصفتها بـ«الجماعات المتطرفة» خلال العام الجاري بمن فيهم مسلحو القبائل، ويتزامن ذلك مع توقيع الحوثيين اتفاقا مع الرئاسة اليمنية لإنهاء الأزمة في البلاد.

وأكد شيوخ قبائل محافظة مارب استمرارهم في حماية المحافظة من تمدد مسلحي الحوثي، ونددوا بالاتهامات التي اطلقها زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي بحقهم ووصفه لهم بالمجرمين.

وقال شيوخ القبائل إن من ينتهكون حرمات المنازل ويفجرون البيوت والمدارس ودور العبادة وتعليم القرآن وينهبون مؤسسات الدولة (في إشارة إلى مسلحي الحوثي) هم المجرمون، واضافوا أن على الدولة أن تدافع عن أبناء مارب والمشاريع الحيوية الموجودة فيها.

وكان عبد الملك الحوثي قد هدد السبت الماضي باجتياح مارب الغنية بالنفط، مبررا ذلك بالقول إن هناك محاولة لإسقاط المدينة في يد من سماهم «التكفيريين» وتنظيم القاعدة.

من جانبه، قال القيادي في جماعة الحوثي محمد البخيتي إن مواجهة الجماعات «المتطرفة التكفيرية» هي اولوية الجماعة المسيطرة على صنعاء في عام 2015.

وأشار عضو المكتب السياسي للجماعة -في تصريحات لوكالة الأناضول- إلى ان تلك الجماعات غير منضبطة، داعيا بعض القوى السياسية -دون تسميتها- إلى عدم الرهان عليها.

ويقصد البخيتي بالجماعات التكفيرية مسلحين ينتمون إلى تنظيم أنصار الشريعة التابع لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب ومسلحين قبليين يرفضون تمدد الحوثيين في صنعاء والمحافظات.

وبين القيادي الحوثي أن «إنعاش الاقتصاد هو التحدي الأكبر الذي يواجهه اليمن، خصوصا أن كثيرا من أبناء الشعب باتوا يعانون من المجاعة»، موضحا أنه لن يتم ذلك إلا بمكافحة الفساد وإيجاد بيئة استثمارية سليمة، وتماشي سياسة اليمن الخارجية مع الاحتياجات الداخلية، وفق تعبيره.

ويتزامن ذلك مع توقيع مستشاري الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وقيادة جماعة الحوثي في محافظة صعدة اتفاقا على تشكيل لجنة مشتركة لحل الخلافات بين الطرفين عبر الحوار المباشر.

وتعتبر اللجنة هي المرجعية في تفسير بنود اتفاق السلم والشراك، الموقع في سبتمبر الماضي.

وضم الوفد الرئاسي كلا من عبد الكريم الارياني من حزب المؤتمر الشعبي العام، وسلطان العتواني من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ورشاد العليمي من حزب المؤتمر، ويحيى منصور ابو إصبع من الحزب الاشتراكي، وعبد الوهاب الآنسي من حزب الإصلاح، وصالح الصماد من جماعة الحوثي. وكان على طاولة النقاش أيضا مشروع الدستور الجديد للبلاد ورفض الجماعة فكرة الأقاليم الستة التي خرج بها مؤتمر الحوار الوطني في اليمن، مع مناقشة التوتر الحاصل في محافظتي مارب بشرق البلاد وتعز (وسط)، في ظل وجود أنباء تفيد بأن الحوثيين قرروا دخولها ونشر مسلحيهم فيها.

من جهة أخرى نظم عشرات الناشطين وقفة احتجاجية في محافظة إب وسط اليمن، تنديدا بالتفجير الذي وقع في المركز الثقافي يوم 31 ديسمبر الماضي وأسفر عن مقتل وإصابة العشرات.

ورفع المشاركون لافتات تندد بمليشيات الحوثي المسلحة، وتطالب باستعادة هيبة الدولة وبسط نفوذها على كل أراضي اليمن، وإخراج مسلحي الحوثي من محافظة إب.

ومنذ 21 سبتمبر الماضي تسيطر جماعة الحوثي على المؤسسات الرئيسية بصنعاء وتسعى لتوسيع نفوذها في عدد من المحافظات رغم توقيعها اتفاق السلم والشراكة مع الرئيس عبد ربه منصور هادي والملحق الأمني الخاص بالاتفاقية الذي ينص على تسليم الحوثيين كل الأسلحة التي استولوا عليها، وخروج مسلحيهم من جميع المدن وإزالة نقاط التفتيش التي اقاموها.

مسلحون حوثيون في صنعاء

تم قتلهما أمام كنيسة بعد ساعات من فشل محاولة اغتيال راعي كنيسة اخرى

مصر : مصرع شرطيين بهجوم مسلح في المنيا

القاهرة - وكالات : قتل شرطيان مصريان في وقت مبكر صباح الثلاثاء، إثر إطلاق النار عليهما أمام كنيسة بمحافظة المنيا (بصعيد مصر)، بعد ساعات من فشل محاولة اغتيال راعي كنيسة بالمحافظة نفسها، وقبل يوم من احتفالات بعيد الميلاد.

ونقلت وكالة رويترز عن مصادر أمنية وشهود عيان قولهم إن الشرطيين أحدهما مسلم والآخر مسيحي توفيا على الفور بعدما أطلق المسلحون المقنعون الأعيرة النارية تجاههما أثناء حراستهما كنيسة بمدينة المنيا عاصمة محافظة المنيا.

وإثر الحادث، انتقلت قوات الأمن وسيارات الإسعاف لموقع الهجوم وطوقت منطقة الكنيسة، حيث يجري تمشيط المنطقة بحثا عن الجناة.

من جهتها، نقلت وكالة الأناضول عن مصدر أمني قوله إن القتيلين هما محمد أبو زيد (مسلم)، وهو برتبة رقيب أول، وعبد فهيم مساعد شرطة (مسيحي).

وفي وقت متأخر الاثنين، نجا راعي كنيسة بمحافظة المنيا من محاولة اغتيال على يد مجهولين لاذوا بالفرار، حسب مصادر أمنية.

وقد وقع الهجوم قبل يوم واحد من احتفال أقباط مصر بعيد الميلاد، رغم تشديد السلطات الإجراءات الأمنية حول الكنائس.

يذكر أن الطوائف المسيحية لا تجتمع على يوم واحد للاحتفال بعيد الميلاد، فهناك طوائف تحتفل بحسب التقويم الغربي في 25 ديسمبر ، وهناك من يحتفل في السابع من يناير طبقا للتوقيت الشرقي، كما يحدث في مصر.

قوات الأمن المصرية في مرمى استهداف الهجمات المسلحة

الفصائل الفلسطينية في «عين الحلوة» تتفق على سحب المظاهر المسلحة من شوارع المخيم

لبنان : «المستقبل» و«حزب الله» يعلنان دعمهما لتنفيذ الخطة الأمنية

بيروت - «كونا»: اعلن «حزب الله» و«تيار المستقبل» امس الاول دعمهما لتنفيذ الخطة الامنية التي اقرتها الحكومة اللبنانية في مختلف المناطق اللبنانية.

وقال الطرفان في بيان صدر بعد عقد جلسة الحوار الثانية بينهما انهما اتفقا على «دعم استكمال تنفيذ الخطة الامنية على كل الاراضي اللبنانية» كما ناقشا موضوع «تنفيس الاحتقان المذهبي» في البلاد مؤكدين حصول تقدم جدي في هذا الاطار.

ومثل (تيار المستقبل) في جلسة الحوار وزير الداخلية نهاد المشنوق والنائب سمير الجسر ونادر الحريري مدير مكتب رئيس الوزراء الاسبق سعد الحريري فيما مثل (حزب الله) وزير الصناعة حسين الحاج حسن والنائب حسن فضل الله وحسين خليل المعاون السياسي لامينه العام حسن نصرالله.

كما حضر جلسة الحوار وزير المالية اللبناني علي حسن خليل ممثلا رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي يرعى الحوار بين الطرفين.

يذكر ان الحوار بين (حزب الله) و(تيار المستقبل) انطلق قبل اسبوعين واكد الطرفان حينها عزمهما اكماله لتنظيم الخلاف بين الطرفين وتخفيف الاحتقان السياسي والمذهبي في البلاد. وعلى صعيد غير بعيد ذكرت تقارير اخبارية رسمية ان الفصائل الفلسطينية في مخيم (عين الحلوة) للاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان اتفقت على سحب المظاهر المسلحة من شوارع المخيم عقب اشكال وقع بين فصيلين في احد احيائه.

وقالت الوكالة الوطنية للاعلام ان الاحزاب والتنظيمات الفلسطينية في المخيم المذكور اتفقت على سحب المسلحين من شوارعه واعادة الهدوء اليه عقب اشكال وقع بين تنظيمي (عصبة الانصار) و(جند الشام) في احد الاحياء.

واشارت الوكالة الى ان المخيم شهد حالة من التوتر الشديد عقب الاشكال قبل الاتفاق بين فصائل المخيم.

يذكر ان مخيم (عين الحلوة) يعد اكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ويضم حوالي 80 الف لاجئ وهو يشهد تواجدا سياسيا وعسكريا لمعظم الفصائل الفلسطينية اضافة الى عدد من التنظيمات المتشددة.

الجيش اللبناني يحاول بسط سيطرته على الاوضاع الامنية

اعتباراً من 13 يونيو 2014 ومتضمنة للعدوان الإسرائيلي الأخير على غزة

«الجنائية» تتولى النظر في جرائم الاحتلال ... وواشنطن تعلن معارضتها لتجميد أموال «السلطة»

عواصم - «وكالات»: اعلنت المحكمة الجنائية الدولية الاثنين ان السلطة الفلسطينية تعترف باختصاصها النظر في الجرائم التي ارتكبت اعتبارا من 13 يونيو اي عندما شنت اسرائيل حملة اعتقالات واسعة اعقبتها بالحرب على غزة.

واوضحت المحكمة في بيان ان «كاتب المحكمة الجنائية الدولية هرمان فون هيبل تلقى في اول يناير 2015 بيانا مقدما، بموجب البند 12 (3) من اتفاقية روما، من الحكومة الفلسطينية يعلن قبولها باختصاص المحكمة اعتبارا من 13 يونيو 2014».

واشارت الى ان قبول الاختصاص «لا يعني انضماما الى اتفاقية روما، المعاهدة المؤسسة للمحكمة» وهو الطلب الذي تقدمت به السلطة الفلسطينية في 2 يناير والذي يتعين ان تبت فيه الامم المتحدة.

والانضمام، اذا تمت الموافقة عليه، لا يسمح للمحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق الا في الجرائم التي قد ترتكب مستقبلا. اما قبول الاختصاص بموجب البند 12 (3) من اتفاقية روما فانه يمكن، اذا اعتبر صالحا، ان يتيح اختصاصا بمفعول رجعي.

وفي بيان سلم للمحكمة الجنائية الدولية، اوضحت السلطة الفلسطينية ان اعلان قبول الاختصاص «لا يحول دون اي اعلان اخر يمكن ان تقرر الدولة الفلسطينية تقديمه مستقبلا».

وردا على هذا الطلب جمدت الحكومة الاسرائيلية منذ السبت تحويل 106 ملايين دولار من الرسوم التي جمعت لحساب السلطة الفلسطينية وهددت الاحد بعقوبات جديدة.

وفي يونيو خطف ثلاثة شبان اسرائيليين بالقرب من كتلة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة قبل ان يقتلوا.

وخلال الاشهر الثلاثة التي اعقبت خطفهم اعتقل اكثر من الفي فلسطيني في الضفة الغربية والقدس.

وتفاقمت دوامة العنف وخصوصا في القدس التي شهدت مواجهات واعتداءات.

وبعد اقل من شهر شنت اسرائيل ثالث هجوم لها على قطاع غزة في ست سنوات ما ادى الى مقتل نحو 2200 فلسطيني معظمهم من المدنيين. وقتل اكثر من 70 اسرائيليا معظمهم من العسكريين.

والمحكمة الجنائية الدولية، ومقرها في لاهاي، مختصة بمحاكمة المتهمين بجرائم ابادة وجرائم ضد الانسانية وجرائم حرب ارتكبت منذ اول يوليو 2002.

وحتى الان انضمت 122 دولة، ليس بينها اسرائيل، الى اتفاقية روما.

وعلى صعيد ذا صلة اعلنت الولايات المتحدة الاثنين انها تعارض تجميد اسرائيل اكثر من 100 مليون يورو من الرسوم التي تجبى لصالح السلطة الفلسطينية.

وقالت جينيفر بساكي المتحدثة باسم وزارة الخارجية الاميركية في تصريحها اليومي «نعارض اي خطوة تؤجج التوترات. وهذا القرار يؤجج التوترات».

واضافت «نريد تجنب حصول تصعيد».

وجمدت اسرائيل السبت تحويل 106 ملايين يورو من الضرائب التي تمت جبايتها لصالح الفلسطينيين والتي تدفع لهم شهريا وذلك ردا على الحملة الدبلوماسية التي اطلقها الفلسطينيون في الامم المتحدة.

وتابعت بساكي «ندعو الطرفين الى الامتناع عن اتخاذ قرارات تؤجج التوترات وتجعل العودة الى المفاوضات المباشرة اكثر صعوبة».

لكنها كررت التحذير الاميركي من اي محاولة فلسطينية في اتجاه احالة مسؤولين اسرائيليين امام المحكمة الجنائية الدولية، معتبرة ان خطوات كهذه قد تكون لها «تداعيات» على المساعدة الاميركية التي تقدم للفلسطينيين.

وقالت ان «الكونغرس (الاميركي) يتمتع بسلطات كبيرة على هذا الصعيد وانهم (النواب) يراقبون الوضع من كثب».

واجرى وزير الخارجية الاميركي جون كيري مهندس استئناف عملية السلام الاسرائيلية الفلسطينية بين يوليو 2013 وابريل 2014، محادثات مع رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو في نهاية هذا الاسبوع، بينما يجري دبلوماسيون اميركيون اتصالات مع القادة الفلسطينيين، كما اوضحت بساكي.

جرائم الاحتلال خلال عدوانه الاخير على غزة ستكون ضمن ملفات المحكمة الجنائية الدولية

الخطوط الجوية التركية توقف رحلاتها إلى ليبيا ... لدواع أمنية

اسطنبول «وكالات»: قالت الخطوط الجوية التركية يوم الثلاثاء إنها ستوقف كل رحلاتها لليبيا نظرا لتدهور الأوضاع الأمنية هناك.

والخطوط التركية هي آخر شركة طيران أجنبية عاملة في ليبيا، وقد أوقفت يوم الاثنين كل رحلاتها إلى مصراتة وقالت امس إنها لن تسير رحلات للمدن الليبية الأخرى التي كانت تتوقف بها وهي بنغازي وطرابلس وسبها.

المعارك مستمرة وخسائر ميدانية فادحة للنظام في حلب

الأزمة السورية : دمشق تتقدم بشكوى إلى الأمم المتحدة ... بسبب انتهاك سياسيين لأراضيها

عواصم - «وكالات»: شكت سوريا في الامم المتحدة من ان شخصيات سياسية عدة، بينها الوزير الفرنسي الاسبق برنار كوشنير، «قد دخلت» اراضيها «في شكل غير قانوني»، مطالبة الدول التي تتحدر منها تلك الشخصيات بوقف هذا «الانتهاك الفاضح».

وفي رسالة مؤرخة في 24 ديسمبر يشير السفير السوري لدى المنظمة الدولية بشار الجعفري ايضا الى السناتور الاميركي النافذ جون ماكين.

وعبر ماكين في مايو 2013 من تركيا الى سوريا حيث التقى لبضع ساعات مسؤولين في المعارضة السورية.

من جانبه، توجه كوشنير، وهو وزير خارجية اسبق، في نوفمبر الفائت الى مناطق الاكراد في شمال سوريا «من دون ان تعلم الحكومة السورية بهذا الامر او توافق عليه» بحسب الرسالة.

واضاف الجعفري ان دمشق «تحمل حكومات البلدان التي ينتمي اليها هؤلاء الاشخاص المسؤولية الكاملة عن هذا الانتهاك لسيادتها».

وتطلب الرسالة التي وزعت على الاعضاء الـ15 في مجلس الامن الدولي، من الامين العام للامم المتحدة بان كي مون والمجلس «الضغط على هذه الحكومات لتتخذ فورا الاجراءات الضرورية بحق مواطنيها الذين يدخلون الاراضي السورية في شكل غير قانوني».

كذلك، يلفت الدبلوماسي السوري الى زيارتين قام بهما كل من بيتر غالبريث السفير الاميركي السابق في كرواتيا في ديسمبر 2014، ووليد الطبطبائي العضو السابق في مجلس الامة الكويتي في سبتمبر 2013.

ميدانيا ذكر ناشطون سوريون ان كتائب المعارضة المسلحة قتلت اكثر من خمسين عنصرا من جيش النظام في المعارك بحلب، في حين تجددت الاشتباكات على اكثر من جبهة في دمشق وريفها ودرعا وحمص.

وقالت وكالة «شهبا برس» فجر الامس إن كتائب المعارضة قتلت 12 عنصرا في حلب القديمة وثلاثة ضباط بالقرب من حندرات.

وأشارت الوكالة إلى أن الاشتباكات مستمرة على اكثر من جبهة بين المعارضة وقوات النظام ومليشياتها التي تكبدت امس خسارة كبيرة بعد سيطرة المعارضة على منطقتي المجبل ومناشر البريج (شمال شرقي حلب).

وأكدت شهبا برس أن المعارك افضت إلى مقتل اكثر من خمسين عنصرا من قوات النظام خلال الساعات الـ24 الماضية.

وتكمن أهمية منطقتي المجبل والمناشر في انهما تقعان قرب مخيم حندرات، حيث كان جيش النظام يسعى إلى التقدم نحو المخيم الإستراتيجي وإلى طريق الكاستيللو الواصل بين مدينة حلب وريفها.

وفي ريف دمشق الغربي، استهدف مقاتلو المعارضة الاثنين بصواريخ محلية الصنع من طراز «جهنم» مواقع لقوات النظام في مدينة داريا.

ودارت اشتباكات عنيفة بين قوات النظام ومقاتلي المعارضة المسلحة في حي جوبر بالعاصمة دمشق، أدت إلى خسائر بشرية في صفوف الطرفين، بالتزامن مع قصف جوي وصاروخي على الحي من قبل قوات النظام.

وعلى صعيد آخر، ذكرت «مسار برس» أن قوات النظام تواصل منع أهالي بلدة الهامة في ريف دمشق من الدخول والخروج لليوم الخامس على التوالي، كما تمنع دخول المواد الغذائية إلى البلدة.

وفي ريف درعا، تجددت الاشتباكات بمحيط حاجز برد في مدينة بصرى الشام، وأدت المعارك إلى مقتل عدد من عناصر النظام، وفق مصادر المعارضة.

أما في ريف حمص الشمالي (وسط البلاد)، فقد قصف الطيران المروحي بالبراميل المتفجرة مدينة تلبيسة، وترافق ذلك مع قصف بقذائف الهاون والدبابات على مدينتي الرستن والحولة، سقط إثره عدد من الجرحى في صفوف المدنيين، وفق مسار برس.

وذكر ناشطون أن قوات النظام استهدفت بالهاون والمدفعية منازل المدنيين في حي الوعر بمدينة حمص.

السناتور جون ماكين خلال زيارته الاخيرة إلى سوريا

في سابقة رحب بها المدافعون عن حقوق الإنسان

القضاء الفرنسي يحاكم جزائريين بتهمة التعذيب خلال الحرب الأهلية

باريس - «وكالات»: سيحاكم القضاء الفرنسي جزائريين عضوين سابقين في ميليشيا مناهضة للاسلاميين بتهمة ممارسة التعذيب خلال الحرب الاهلية بالجزائر في تسعينات القرن الماضي، في سابقة رحب بها المدافعون عن حقوق الانسان.

وقال الرئيس الفخري للاتحاد الدولي لرابطات حقوق الانسان باتريك بودوان في بيان مشترك مع رابطة حقوق الانسان وعائلات المفقودين بالجزائر «هذه اول مرة في التاريخ يتم فيها محاكمة جزائريين من اجل جرائم حصلت خلال العشرية السوداء (1992-2002) بالجزائر».

واعلنت هذه المنظمات امس قرار المحاكمة المنتظرة امام محكمة الجنايات بمدينة نيم جنوب فرنسا.

ووجهت محكمة نيم الاتهام في 2004 للاخوين حسين وعبد القادر محمد المقيمين بفرنسا بممارسة التعذيب والافعال الهمجية ضد ضحية مباشرة تاسست كطرف مدني وضد افراد عائلات اطراف مدنية اخرى في منطقة غليزان (300 كلم جنوب غرب الجزائر) في التسعينات، بحسب المنظمات.

وتم فتح تحقيق في القضية في 2003 بعد شكوى تقدم به الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الانسان ورابطة حقوق الانسان.

ونفى المتهمان ما نسب لهما من افعال وطعنا في قرار المحكمة كما اوضحت محاميتهما لوكالة فرنس برس.

وبحسب شهادات اسر الضحايا فان الاخوين حسين وعبد القادر المولودين بغليزان ويقيمان في نيم منذ 1998 «كانا يقودان ميليشيات» في المدينة. وبحسب الضحايا الناجين واقاربهم «تعرف الضحايا بشكل اكيد على الاخوين بانهما قاما بالتعذيب والقتل والتسبب في الاختفاء القسري ضد ابنائهم».

واكدت المحامية الممثلة لاتحاد رابطات حقوق الانسان كليمانس بكتارت لفرانس برس انها «تامل ان تتم المحاكمة».

واضاف الرئيس الفخري لرابطة حقوق الانسان ميشال تويبانا انه يامل ان «تكون المحاكمة نقطة تحول اساسية ضد الافلات من العقاب في مثل هذه الجرائم» كما جاء في البيان المشترك للمنظمات.

ويمنع ميثاق السلم والمصالحة بالجزائر منذ المصادقة عليه في 2005 الاشارة بشكل علني للحرب الاهلية، كما ذكرت المنظمات موضحة انه «في مثل هذا الحالة يستحيل القيام باي خطوة قضائية لتحديد المسؤوليات بخصوص الجرائم المرتكبة خلال هذه الفترة، ما يفسر توجه الضحايا نحو القضاء الفرنسي».